النظام القضائى فى ساحات القاهرة المعزية

دكتـــور
محمود شرف الدين

بكل معانى التقدير والتبجيل نقدم للمجتمع الانســـانى الراقى صحفة وارفة من دوحة مصر الخصيبة القاهرة قصبة ملك الاســـلام صاحبة العطاء المدرار للحضارة والنضارة والصدارة • بلد الألف مئذنة والأزهر المعمور • معزة للمعز وسيف العزيز وحصن كل حاكم يؤثر أن يعلو فوق رحاب أجوائها هتافات التوحيد والايمان للواحد الأحد • فهى منارة العز والعزم الرفيع ، ويثلج صدرها أن يضع خلفاؤها الموفقون على جيدها أخلد الأوسمة ـــ بهذا النظام القضائى البديع ـــ والتى تتألق بمرصعات الشموخ والرفعة فى ساحة العدالة الباقية والمؤثرة فى كل قضايا العوام والخواص دون تفرقة•فلم يطمع شريف فى حيف • كما لم ييأس ضعيف من عدل وان تباعد الزمن •

وقد روعى عند اختيار القاضى أن يكون ضليعا فى تطبيق التشريع الحنيف حتى يفصل بين الناس فى الخصومات بعلم وفهم ووعى • حسما للتداعى وقطعا للنزاع • وقـــد كان خلفاء مصر يكلون هذا المنصـــب الخطير لرجل تتجمع فى مواهبه التفقه فى الأحكام الشرعية • والفقـــه والورع والتقى والحسم لا تأخذه فى الحق لومة لائم • لأنه يوكل اليه النظر فى الأنفس والأموال والأعراض(١) •

---

(١) الكندى الولاة والقضاة ص ٨٢ •

وأن يكون صادق اللهجة ظاهر الأمانة عفيفا عن المحارم متوقيا المآثم بعيدا عن الريب مأمونا فى الرضا والغضب • مستعملا المروءة فى دينه ودنياه • حائزا للصفات الخلقية اللازمة لانخراطه فى سلك الشهود العدول • سليم السمع والبصر عالما بكتاب الله وسنة رسوله(٢) •

وعندما قدم جوهر الصقلى الى مصر بغية ضمها الى أملاك الفاطميين • كان القاضى فيها أبو الطاهر الذهلى من المصريين السنيين على المذهب المالكى • معينا من قبل الخليفة العباسى • فرأى القائد الفاطمى أنه لو عزل هذا القاضى وأحل غيره مكانه من الشيعة • قد يثير هذا العمل غضب أهل البلاد عليه فى تلك الفترة الانتقالية • فأبقى أبا الطاهر فى منصبه حتى سنة ٣٦٦ هـ وعندما قدم المعز كان فى ركابه العديد من الفقهاء على المذهب الشيعى فجعلهم الخليفة يعاونون القاضى السنى فى مهامه السامية وقد لاحظ العلامة القلقشندى «أن الفاطميين تركوا مذاهب مالك والشافعى ظاهره الاعتماد فى مصر • لأنه لا يوجد ثمة اختلاف بين التشريعين الشيعى والسنى(٣) لأن كليهما يعتبر القرآن المستودع الأول للأحكام الشرعية والمصدر الأساسى للتشريع كما أن السنة المصدر الثانى يعتمد الشيعة عليها اعتماد فقهاء أهل السنة تماما وقد كانت الأحاديث الشيعية تسمى عندهم « الأخبار »

وقد كانت أغلبها منقولة عن الأئمة أو الثقات الاثبات من محدثيهم المعتمدين • ويؤمن فقهاء الشيعة بصحة تلك الأحاديث لعصمة نقلها عن الأئمة الا أن فقهاء السنة لا يحاورونهم القول بعصمتها أما المصدر الثالث من مصادر التشريع عند الطرفين هى نقطة الخلاف الجوهرية التى تفصل بينهما حيث تركز فى تفسير الأصول « فهذا المصدر الثالث

---

(٢) الماوردى • الأحكام السلطانية ص ١١٩ •

(٣) صبح الأعشى ج ٧ ص ٧٥ •

عند الشيعة صادر قبل كل شيء عن الامام فلا تقبل الشيعة أى تفسير آخر من غـيره لأن الشرع فى رأيهم لا يكتمل ولا يستقيم الا بتفسير الامام الذى له حق استخراج الأحكام ويعتقد الشيعة بضـعف العمل الآدمى عن أن يقوم بتفسير الأصول ولذلك فان عقل الامام غير عادى فهو بمعارفه العليا فى الدين يعرف ما وراء معانى القرآن ومن ناحية أخرى كان تفسير الأصول بواسطة شخص آخر غير الامام سببا فى حدوث اختلاف واضطراب فى تطبيقه • لذلك لا تأخذ الشيعة أحكامهم بالاجتهاد الشـخصى ولا بالرأى المبنى على المعـارف القانونية ولا الاستحسان ولا القياس وبالجملة فان الفاطميين لا يعترفون الا برأى الامام وحده دون الآخرين(٤) •

والجدير بالالتفات أن الفاطميين تسـابقوا فور مجيئهم الى مصر فى قيام سلطة قضائية مستقلة عن النظام القضائى الموجود ببغداد • وبدأوا بذلك عهدا جديدا فى تاريخ القضاء المصرى الرحيب • وحاولوا أن تكون تلك السلطة مثل غيرها من السلطات ملكا للشيعة واتبعوا سبل التدرج فى احلال المذهب الشيعى فى الأحكام محل المذهب السنى الذى كان أساس للحكم الشرعى منذ الفتح العربى لمصر سنة ٢١ هـ وكان المذهب الشيعى مهما ليس من حيث استنباط الأحكام فى القضايا وانما لأنه يؤيد سلطة الدولة بمكانة العقائد الشيعية فى بناء دولتهم ولا يوجد ـ كما رأينا ـ انفصال بين العقيدة والقانون القضـائى فى مصر لأن الاختلاف بين المذاهب الاسلامية ليس كبيرا(٥) •

وقد أظهرت الوقائع اضعاف سلطة القاضى السنى فى محـاولة رامية الى اسقاطه دون المساس بكرامته وذلك لاعتبـارات مذهبية

---

(٤) عبد المنعم ماجد نظم الفاطميين ورسومهم جـ ٢ ص ١٣٨ •

(٥) راجع الهمة وفضل الأئمة لأبى ضيفه النعمان بن حيون ص٧٧

وسياسية . ولست مع من يرجعها الى مظاهر شكلية حيث يروى المقريزى أن القاضى أبا الطاهر الذهلى لم يقدم الاحترام الواجب كغيره من أرباب المناصب وقت استقبال المعز بعد قدومه الى فسطاط مصر « فقد نزل جميع المشتغلين عن مطاياهم وقبلوا الأرض بين يديه كلهم ما عدا أبا الطاهر القاضى فانه كان راكبا ولما قرب المعز ترجل وسلم عليه فالتفت المعز الى خواصه وقال من هذا الذى خالف الناس كلهم ؟ فقيل قاضى مصر وهو من أهل العلم والدين(٦) .

والقريب من التحقيق أن المعز أضعف من نفوذ قاضى مصر لما وجد منه تمسكا بالزام المتقاضين فى مجلسه بالأحكام القضائية وفق المذاهب السنية . ولم يعزل هذا القاضى قبل سنة ٣٦٦ هـ وانما عين المعز الى جواره قاض آخر من الشيعة سنة ٣٦٢ هـ اسمه ابن أبى ثوبان فلم يغضب منه الخليفة الفاطمى بسبب هذا السلوك الراقى وانما أبدى اعجابه بشجاعته وقوة حجته عندما سمع قولته فيما رواه ابن حجر العسقلانى من أن أحد الحجاب لام أبا الطاهر فيما فعل من عدم تقبيل الأرض كبقية المستقبلين فهتف القاضى بصوته الجهورى الذى سمعه المعز « من هذا أهو الشمس الذى قال فيها رسول الله — ص — « من علامات الساعة طلوع الشمس من مغربها(٧) وقد قال الله تعالى « ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذى خلقهن ان كنتم اياه تعبدون » . فأرضى هذا الكلام المعز واستحسنه . وتركه يرجع الى مسجده بمصر ولم يضمر له شيئا بل علت منزلته(٨) .

---

(٦) المقريزى الخطط جـ ٢ ص ١١٧ .

(٧) اشارة بأن المعز جاء من بلاد المغرب الى مصر .

(٨) رفع الاصر عن قضاة مصر ص ٣٥ .

صحيح أن كتب النظم أوردت لنا العديد من الصراعات التى شهدتها الساحات القضائية بين أبى الطاهر الذهلى وابن أبى ثوبان والذى كانت السلطة تغذيه للتخلص من أبى طاهر القاضى السنى فى محاولة لصبغ الأحكام الشيعية فى البلاد • وقد فجرت « قضية الحمام الشهيرة » فوهة الغضب الشعبى على النظام الذى يتدخل فى مضامين ثابتة للتشريع الاسلامى • وقد أراد القاضى الشيعى أن يطوع الفتيا فى تلك القضية التاريخية وفق ما ذهب اليه أئمة الشيعة مراضاة للخليفة المعز الذى كان يترقب الموقف بالصمت المشوب بالحذر •

والقضية كما ذكرها ابن حجر تتلخص « فى رجل ادعى ملكية حمام كان لجده وينبغى أن ينتقل الى أمه حسب قانون الشيعة • الا أن القاضى أبا الطاهر قد حكم فى هذه القضية المطروحة بأنه لم يكن لهذا الرجل حق فى ادعاء الملكية • لأن جده قبل وفاته قد وقف هذا الحمام بمنافعه على الأعمال الخيرية حسبة للأجر المرتقب(٩) •

وبعد أن صدرت الفتوى بمقتضى تلك الوقفية التى حسمها الجد بصريح التوثيق • أسرع الحفيد الى قصر المعز يشكو القاضى السنى الذى لم يحكم بملكية أمه لهذا الحمام • فأصدر الخليفة الفاطمى أمره الى القاضى الشيعى ابن أبى ثوبان الذى عينه للنظر فى قضايا من كان على المذهب الشيعى • فجاء حكمه لصالح المدعى انتصارا للميول المذهبية التى ينتمى اليها ذلك القاضى والذى قرر بأن للأم الحق فى ملكية ذلك الحمام بعد وفاة أبيها وجعلها الوريثة الوحيدة دون منازعة • وأبطل بذلك ما حكم به أبو الطاهر • ودامت مناظرة علمية شمر فيها علماء أهل السنة عن ساعد الجد للوقوف الى جوار أستاذهم الحصيف

---

(١٠) المرجع السابق ص ٤١ •

وشهدت ساحات الفسطاط والقاهرة تلك المطارحات والمراجعات والاجتهادات بين أخذ ورد وبحث ومناقشة وقد انتصر الجانب السنى على مناظرة الشيعى فى تلك القضية عندما ظهرت بوادر القضية الشعبية تكشر عن أنيابها ومنذر لمن يتطاول بسوء النتائج • يقول الداوداري نقلا عن ابن زولاق بأن الشهود العدول بعد أن رأوا تلك الحوادث هاجت فى نفوسهم شعور التمرد الأمر الذى جعل المعز يتراجع فيأمر سريعا بابطال حكم ابن ثوبان ليزيل السخط الذى دب فى نفوس الشهود السنيين فى ذلك الوقت وكان من نتيجة هذه الحوادث أن امتنع الشهود عن حضور مجالس الحكم التى كانت تعقد برياسة ابن أبى ثوبان فى مسجد القاهرة — الأزهر — فبدلهم المعز بآخرين من الشيعة المغاربة فاضطر الشهود السنيون الى الاستقالة يقول شهود العيان أن غضب القاضى السنى — والشهود العدول كان سببا فى علة ابن أبى ثوبان التى أودت بحياته فى بداية سنة ٣٦٦ هـ(١٠) •

وبعد وفاة القاضى الشيعى عين الخليفة الفاطمى مكانه قاضيا آخر من الشيعة اسمه على بن النعمان حيث جعل له النظر فى أحوال المسلمين مع المغاربة مما يتعارض مع سلطة القاضى السنى الذى صار أمر جلوسه للحكم فى المسجد العتيق « صوريا » على الرغم من هذا العهد الموثق الذى أخذه القائد الفاطمى جوهر الصقلى على نفسه استجلابا لحب المصريين • أن لا يتعرض لهم بسوء فى مشاعرهم الدينية وصرحت المواثيق المعلنة حرية المصريين التامة فى اختيار المذاهب التى تروق لهم • وبدأت الخطة الفاطمية تسفر عن وجهها فى منتصف سنة ٣٦٦ هـ حينما أرغم أبو الطاهر على الاستقالة بحجة ضعفه وشيخوخته وأظهرت الدولة سياستها فى تشييع القضاء المصرى • ومن العجيب ما

---

(١١) الدرر المضيئة جـ ٤ ص ١٠٤ •

أظهره الخليفة العزيز بالله من أنه ينوى تعيين ابن القاضى السنى مكانه « وركب العزيز الى الموضع المعروف ببين الجنان فى جزيرة الروضة على مقربة من جامع مصر ــ الفسطاط ــ حيث يعقد أبو الطاهر مجلس الحكم وهناك استقبل القاضى وشهوده الخليفة الذى سأله أن يأذن له استخلاف ولده بسبب ضعفه(١٢) لكن أبا الطاهر رفض هذا الاقتراح وفهم هذه الأبعاد التى لم تخف على ذكائه • فقدم استقالته التى قبلها العزيز بشغف ورضى وكأنه كان ينتظرها • ولقبول هذه الاستقالة مرام ودلالات لا يخفيها بالقطع محاولة تعيين الابن مكان الأب وهى أن الفاطميين يريدون اضعاف شأن القضاء السنى فى البلاد شيئا فشيئا وهو ما لاحظه القاضى المخضرم الذى رفض تعيين ابنه بل واحتج بتقديم الاستقالة الشهيرة •

وقد تعمد الخليفة العزيز بالله ومن جاء بعده من بنيه وأحفاده فى استقطاب البيت النعمانى الذين أتوا فى ركاب المعز من بلاد المغرب من أبناء حجة الشيعة أبى حنيفة النعمان بن حيون القيروانى مثل على ومحمد والحسين وعبد العزيز على التوالى من ٣٦٢ ــ ٤٠٥ هـ حينما أسندت وظائف هذا المنصب الرفيع الى فقهائهم المبرزين • ولم تنقض ثلاثة أيام على تقديم القاضى السنى استقالته حتى قلد العزيز « على ابن النعمان » الشيعى المذهب وقد قرىء على منبر الجامع العتيق سجل تقليده المنصب وجعل من سلطته القضاء شاملا مدن مصر وأعمالها والخطابة والامامة والقيام فى الذهب والفضة وما اليه(١٣) •

---

(١٢) المقريزى ، الخطط جـ ٢ ص ٥٧ •
(١٣) الكندى الولاة والقضاة ص١١٤ •

كما سجلت على صفحات الساحة المقدسة أسماء أعلام أسرة « الفارقى » التى نبغ من بينها مالك بن سعيد الفارقى الذى توالت جهوده الفقهية بمصر سنه ٣٩٨ هـ اذ شارك فى العمل القضائى وتصدر للقضاء فى عصر الخليفه الحاكم بأمر الله كما تولى أخوه عبد الحكيم بن سعيد الفارقى مسئولية العمل القضائى زمن الخليفة الظاهر لاعزاز دين الله سنة ٤١٧ هـ • ومما يجدر ذكره أن بعض الخلفاء الفاطميين والأمراء المخلصين لهم قد سمحوا فى فترات متباعدة للعديد من علماء أهل السنة على المذاهب الأربعة بتولى منصب القضاء النبيل المقاصد الذى يتبعها غالبية الشعب المصرى فالذى يتصفح هذا السجل الحافل للعسقلانى يجد أسماء لامعة لنجوم الفتيا المصريين الذين تولوا أعماله وقد تمتعوا بكامل الرعاية وحظوا بالتشريف وظلوا موفورى الكرامة لم نجد ما يهز ساحتهم أو يشوب صفاء أنفتهم وعزهم بأى معكرات حكومية فيتقدم صفوف من تمتعوا برفعة المنزلة القضاة الحسن بن خليل الفقيه الشافعى الذى حيزت له أمر النظر فى الشكاوى التى يرفعها المتظلمون اليه فى مجلسه بالمسجد الطولونى بقطائع مصر سنة ٣٨٧ هـ هذا غير القاضيين أبى الطاهر المغازلى المالكى المذهب والحسن بن محمد الباهلى الشافعى اللذين توليا قضاء الفسطاط — وأبى القاسم حمزة الغليونى الشافعى الذى أنابه القاضى مالك بن سعيد على قضاة مصر لما ولاه الحاكم فى سنة ٣٩٨ هـ قضاة مصر وملحقاتها • وابن أبى العوام السعدى الحنبلى الذى رفع الى منصب قاضى القضاة وقد اختاروه على الرغم من معرفتهم بأنه ليس على مذهبهم فقيل هو ثقة مأمون مصرى عارف بالقضاء وبأهل البلد وما فى المصريين من يصلح لهذا الأمر غيره(١٤) •

---

(١٤) رفع الاصر ص ١٠١ •

ومما يسجل هنا أن الخليفة الثالث الحاكم لم يركز اهتمامه على الشيعة فى التولية القضائية ففى حالات معينة ــ بعد نكبة البيت النعمانى بالتخلص من كبيرهم أبى الحسين بن على النعمان سنة ٣٩٤ هـ ــ أسند فيها القضاء لفقهاء من أهل السنة على المذهب الشافعى يقول القلقشندى فى صبحه « أن الحاكم عين فقيهين شافعيين سنة ٤٠٨هـ على تنيس ودمياط يحكمان على مذهبهما »(١٥) .

وفى عهد المستنصر بالله عهد الى الفقيه الثبت أبى عبد الله أحمد بن أبى العوام الحنبلى المذهب من الأسرة القضائية التى كانت سلسلتهم معقودة لخدمة الفقه الاسلامى بحثا واجتهادا وهو ابن عم قاضى القضاة السالف الذكر و فى سنة ٥٢٥ هـ عين الأفضل شاهنشاه وزير الخليفة الحافظ لدين الله اثنين من السنيين أحدهما شافعى والآخر مالكى مع اثنين آخرين من الشيعة وجعل للقضاة الأربعة الذين جلسوا فى مساجد الفسطاط والقطائع والأنور والأزهر السلطة المطلقة فى اصدار الأحكام وفق مذهبه فى مجلسه دون تدخل أو اعتراض وهى سياسة قائمة على استجلاب حب الرعية وجذب الانتباه بالاطمئنان بأن من يتصدر الفتيا فى تجمعاتهم الشعبية رجلا يوافق فتواه مذاهبهم السنية وقد اختيروا من بين من اشتهروا بالنزاهة والاستقامة وعدم المحاباة ومن نوابغ الفقه وتفهم مسائله فى عصورهم وقد شرفوا مصر الكنانة الرفيعة بما قدموا من خلاصة الأحكام الواعية فى المعاملات والعبادات والحدود والفروض وفى سائر الشئون الدينية والمدنية والجنائية وطبقوا النصوص الشرعية المرعية دون مغالاة أو قصور وبلغوا بذلك الشأو الأسنى فى الكفاية والاستقلال وضربوا المثل الأعلى لكل من يجلس فى محراب العدالة بايثارهم القسطاس المستقيم وغايتهم احقاق الحق وانصاف المظلومين

---

(١٥) صبح الأعشى جـ ١١ ص ٣٥ .

أن تعين قضاة من السنة فى دولة شيعية ليدل ذلك بالقطع على خطورة مصر وشعبها فى نظر حكامها الفاطميين • أليس كذلك ؟ •

منصب قاضى القضاة فى مصر :

حاولت الدولة الفاطمية فى عصر الخليفة العزيز بالله ادخال منصب «قاضى القضاة» الرفيع العماد الجليل القدر الذى يشبه — فى تخويل السلطات اليه — منصب وزير العدل فى أيامنا ويكون مقره القاهرة قصبة البلاد الجديدة • وأول من لقب بها من القضاة حيث لم يسبقه فى ذلك أحد الفقيه الشيعى « على بن النعمان » الذى حازت رتبته أعلى من جميع القضاة الآخرين • وكان الهدف من ذلك خضوع الأقاليم المتعددة التابعة لتلك الدولة المترامية الأطراف لسيطرة القاهرة من الناحية القضائية برئاسة « قاضى القضاة » الذى كان فى الغالب من الشيعة المخلصين المتحمسين للعقيدة الاسماعيلية وقد كانت سلطة صاحب المنصب رئاسة تنفيذية على جميع أرجاء الخلافة التى شملت بلادا كثيرة ممن وقعت تحت النفوذ الفاطمى فى المشرق العربى وبلاد المغرب • فكان عليه الاشراف العام على القضاء فى مصر العليا والقاهرة والفسطاط ودمياط وتنيس والفرما والاسكندرية داخل مصر • أما بقية الأقاليم مثل الحرمين الشريفين وبلاد شمال أفريقيا وصقلية وبلاد الشام بعامة مدنه • وأصبح لصاحب هذا المنصب درجة معترف بها فى النظام العام ولأهمية هذا المنصب الدينى الذى كان لفعالية دوره أن أسند اليه الاشراف المباشر على الدعوة الفاطمية السرية والمعلنة وكان من أبناء النعمان يلقبون « قاضى القضاة وداعى الدعاة » فعد صاحبها من أرباب الأقلام فى سلك الرتب التى كان لكيانها فى الدولة تأثير مباشر ولا عجب أن يتم تعيينه من السلطة العليا ومن شخص الخليفة واستمر الحال على ذلك الى أن نجح صلاح الدين الأيوبى فى اسقاط الحكم الفاطمى سنة ٥٦٤هـ ولا أظن أنه من المعقول أن يؤدى قاضى القضاة

هذا العمل النشط المتشعب الأعباء وحده فى تلك الدولة المتسعة دون مساعدة من شخصيات أخرى تدعمه فى عمله وتخفف عنه ثقل المسئوليات الجسام الملقاة على عاتقه فكان لخطورة منصبه جلبوا له نائبا أو أكثر فى الأقاليم القريبة أو البعيدة على السواء • لأنه من المستبعد أن ينتقل القاضى الأكبر فى كل هذه الأقاليم وبعضها خارج حدود مصر • وكان النائب « المتميز بالاختيار » يستخلف بدوره من يعينه من النابهين وفقهاء المذاهب • على شريطة أن تكون الانابة من قبل قاضى القضاة الموجود بالقاهرة المعزية • وكان للنائب مطلق الاختيار فى تقديم شهوده الذين كان يضعهم تحت اختياره وترتيبه المستمر لخطورة موقفهم فى سير العدالة بالبلاد !

ومن أشهر العلماء الأعلام الذين تولوا هذا المنصب الرفيع القاضى الشيعى الحسين بن على النعمان الذى ولد بمدينة المهدية من أعمال المغرب سنة ٣٥٣ هـ وقضى بها الطفولة الباكرة ثم تشاء الأقدار السعيدة أن يرحل مع بقية أسرته النعمانية فى ركب الخليفة الفاطمى المعز مصطحبا اياهم جده الفقيه النابه أبى حنيفة النعمان بن حيون وقد توالت مجهوداته العلمية والفقهية بالاطلاع فى كنوز المراجع والمخطوطات النادرة التى وجدها تتزاحم فى خزانة الكتب التى يملكها حجة الفقه الشيعى فى بيته بضاحية القاهرة عاصمة مصر الحديثة • فحفظ الحسين — وهو لم يزل حدثا صغيرا — كتابا زاخرا بالمعلومات القيمة فى فقه الاسماعيلية مما جعله يهضم حقائقها الخاصة ومسائلها المتشعبة فمهر بأصولها وفروعها وتعلم ما غمض فهمه على غيره حتى وصل الى مرتبة الرسوخ العلمى والنبوغ الفكرى الذى حقق لنفسه من خلالهما جوا عاطرا يتنسم منه التقدير وتحوطه بالاكبار من كل من يطلبه أو يلقاه • وقد رشحه جهده العلمى الفائق هذا أن يصارع الأقران وينازل الخصوم وأن يكون أهلا للتصدر للتدريس والفتيا فى مذاكر

العلم المختلفة التى بعثت النهضة الخصبية فى وادينا العظيم وقد أسندت اليه أعمال الفتيا فى ساحات العدالة وفى أروقة الجامع الازهر فى حياة عمه القاضى محمد بن النعمان الذى درجه فى السلك المقدس عندما أنابه عنه فى جلسات القضاء وكان ينفذه الى الفصل فى الخصومات فيقدم لذلك رأيه واجتهاده وفق معالم المذهب الشيعى الذى هضم جميع أصوله تقريبا ومتشعبات مسائله الأمر الذى يجعله مقدما على غيره فيبز جميع المرشحين لمنصب قاضى القضاة الذى خلا بوفاة عمه الفقيه ، وقد استمرت مجالس القضاء خالية من أن يتصدرها واحد بعد وفاة عميد الأسرة النعمانية مدة تسعة عشر يوما ثم جاءت الفرصة مواتية للحسين فجاء الأمر من الخليفة بتوليه النظر فى القضاء الشامل على الدولة الفاطمية فى سجل موثق مع قضاء المظالم وشئون الرقاع المرفوعة الى الخليفة فى قاعة الذهب الكائنة بالقصر الشرقى • فما كان من هذا الثبت أن عين العديد من الفقهاء البارعين والذين كان للكثير منهم معه مناظرات ومطارحات فقهية صميمة تمس اصول المذاهب الاسلامية • وجعلهم جهازه المنتقى للعمل القضائى • فاختار لقضاء الفسطاط القاضى السنى محمد بن طاهر وجعل على قضاء القاهرة مالك بن سعيد الفارقى ثم قدم لأمر الموازين ودار الضرب — السكه — والاشراف عليهما الى أخيه النعمان الى جانب فتيا الاسكندرية • وألزم القاضى السنى محمد بن أبى العوام الضليع فى مسائل المواريث ليتصدر الفتيا فيها • كما عين العلامة محمد بن سعيد الهمشرى ليقوم برعاية أموال الأيتام ويتولى حفظها الى حين تعين قيم مناسب لهم • والجدير بالذكر أن الحسين بن النعمان قد كان له بعض الادلال والكثير من الاعتزاز الذى تمتع به عند الخليفة من ذلك ما نقله ابن حجر من « انه اقطع من الخليفة دار بالقرب من الخليج فكان القاضى المذكور فى أيام النيل يركب فى عشاريه الى هذه الدار ويسايره الشهود على دوابهم فى البر

ثم يركب منهـا الى القصر ثم يعـود اليها ثم يرجـع الى مسـكنه بالدار الحمراء وكان كثير الأفضال على أهل العلم والآداب ولهم عليه جرايات من القمح والشعير ومشاهره وغيرها(١٦) .

وقد كان للحسين شرف ايداع الأمانات والودائع فى الديوان الخاص بذلك وكانت قبله تودع عند القاضى أو من يقوم مقامه . وقد ألزم الشهود حضور مجلسه فى داره أولا قبل انعقاد الجلسات بالمسجد ثم يجعلهم يبكرون فى الحضور حتى يطمئن الخصوم ومن يتأخر منهم يدفع غرامة كبيرة تؤخذ منه وكان يتبع قراءة ما يسجل عليه عنده قبل أن يشهر به. وقد فكر رجـل مغربى فى أن يعتـدى عليه بقتله انتقاما للحسن بن المغربى(١٧) وذلك فى صفر سـنة ٣٩١هـ بينما كان القاضى جالسـا فى الجـامع بمصر يقرأ عليـه الفقه أقيمت الصـلاة للعصر فقام يؤدى الفريضة وبينما هو فى الركوع اذ هجم عليه رجل مغربى وضربه بمنجل فى رأسه ووجهه فحمل القاضى جريحا الى داره وظل به حتى اندمل جرحه فصار من ذلك اليهم يحرسه عشرون رجلا بالسلاح وكان اذا صلى وقف خلفه الحرس بالسيوف حتى يفرغ من الصلاة ثم يصلى حرسه . ولا تكاد تسمع أن قاضيا من قضاة المسلمين فى التاريخ الاسلامى كله كان يصلى والشرطة تحرسه سوى الحسين بن النعمان . الذى أمر

---

(١٦) رفع الاصر عن قضاة مصر ص ٣١٢ .

(١٧) الحسن المغربى رجل شيعى كان صديقا لابن النجوى الذى تولى امارة دمشق سنة ٣٩٩هـ والسبب فى قتل الحسن كما تقول الروايات أنه تقدم للقاضى الشيعى فى خصومه فزل لسانه بشىء خاطب به القاضى فاغضبه ذلك فأرسل الى والى الشرطة فضربه ألف دره وثمانمائة بحضرة نائب القاضى وطيف به فمات من يومه وأخرجت جنازته بفسـطاط مصر فحضرها أكثر أهـل البلد وكرموا قبره بالدعاء له وعلى من ظلمـه وندم القاضى على ما فعل وما نفعه الندم .

الخليفة الفاطمي بزيادة اكرامه حتى أضيف له أرزاق عمه محمد وصلاته واقطاعاته التى كان يأخذها حال حياته • وقد نوضت لهذا القاضى شئون الخطابة والامامة فى المساجد الجامعة وولاه الدعوة الفاطمية وقراءة مجالس الحكمة التأويلية بالقصر وكتابتها وهو أول قاضى أضيفت اليه الدعوة من قضاة الفاطميين(١٨) •

كما تولى هذا المنصب الخطير الشأن رجل من أهل السنة هو أحمد بن أبى العوام على مذهب الامام أحمد بن حنبل فى دولة قانونها يفصل فى قضايا ويصدر فى فتياه على مقتضى دعائم مسائل المذهب الاسماعيلى • فكان هذا القاضى الحنبلى موضع احترام من المسئولين وعامة الناس وتقديرهم اذ قاسوا فيه ابتعده عن التكالب الوظيفى لمثل تلك المناصب السنية الرفيعة التى تدر دخلا ثابتا على صاحبها أن تقادها•مما يجعل المجتهدين فى مسائل الفقه — خاصة فى المذهب الشيعى — يتحاربون للظفر به متعدين حدود الصلات والقرابات • والسبب فى توليه هذا الرجل السنى — خصيم الشيعة فى المذهب — يرجع الى انه قدم مصر « رجل كفيف يقال له أبو الفضل جعفر من أهل العلم بالنحو واللغة والغريب الحق بقصر الخلافة لعلمه وفضله بعد اعجاب الخليفة به فخلع عليه وأقطعه اقطاعا ولقبه « عالم العلماء »وجعله يجلس فى دار الحكمة لتدريس اللغة والنحو فخلا به الخليفة يوما وجعل يسأله عن الناس واحدا واحدا ومن يصلح منهم للقضاء ولم تزل سلسلة المناقشات تتسع حتى توقفت عند ابن أبى العوام الذى وقع الاختيار عليه • فقيل للخليفة من سائر الخواص أنه ليس على مذهبك ولا مذهب من سلف من آبائك • فجاء بالمبررات التى خولت للقاضى مطلق الصلاحية فى انه • عالم ثقة • ومأمون فى الرضا والغضب • وهو مصرى

---

(١٨) محمد كامل حسين فى أدب مصر الفاطمية ص ٧٤ •

من أهل البلد • عارف وممارس لأعمال القضاء وملم بأحوال مشاكل المجتمع آنذاك • وظل ابن العوام السعدى يتصدر هذا المنصب الجليل العظيم المنحى الى أن توفى سنة ٤١٧هـ فى خلافة الظاهر لاعزاز دين الله • وقد تمتع بجميع الحقوق التى تكفل له حياة هادئة • اذ لم يشعر هذا القاضى المصرى بنوع من الضغط الحكومى فى حاله دولة نظامها العام هو المذهب الشيعى • وهى سياسة جديرة بالاحترام حقا•وقد تمسك الخلفاء الفواطم به لحكمة ظاهر قائمة على أساس تسكين الخواصر واسترضاء غالبية الشعب المصرى السنى •

وقد تولى ابن العوام القضاء بعد أن صرف منه مالك بن سعيد الفارقى سنة ٤٠٥هـ وقد كان الفقيه الحنبلى ملازما داره لا يبرحها الا الى مجالس العلم ويرفض الذهاب الى المجالس الخاصة التى كانت تعقد فى القصر وبدأ الناس فى مصر يعرفون غزير علمه حينما اسندت اليه أمر القروض ــ المواريث ــ مع الحسين بن النعمان وسلفه يحيى الفارقى • فكان يجيب السائل مهما استعصت المسائل وان تشابكت الأصول والفروع وان تنوع الحجب واضطر القاضى الى استخدام العول • ولم يجب الا بالصواب لمهارته وبراعته الفقهية خاصة جوانب المواريث وحسابات الأنصبة •

وقد اختصته السلطة بمسئولية منصب قاضى القضاة حيث فاقت أسهمه أسهم غيره فقرىء سجله وحضره وجهاء القوم وفقهاء المذهب الشيعى والمذاهب السنية بكامل هيئاتها بما يدل على عدم التعصب المذهب والنظر الى تلك المكانة العالية التى تبوأها هذا الفقيه فى كل النفوس • وقد أمضى من عمره الوظيفى مدة اثنتى عشرة سنة وسبعة أشهر نظم فيها شئون جلوسه للفتيا والتعرف على مشاكل الناس ورعاية مصالحهم ورد الحقوق لأصحابها • وقد ساعده على النجاح وقوفه على أحوال الناس ونوازعهم وميول عواطفهم فى الحب والبغضاء فى الخير

والشر والسلام والقلاقل • كما كان له شأن بعيد فى تحريك الرعية واسكانهم وتقريبهم وابعادهم • وقد كانت كلمة ابن العوام حقا لها وقعها الجليل فى النفوس وتأثيرها الفعال فى القلوب الهلعة المترددة فيقربها السكون والهدوء « فقد ثار القاضى الحنبلى فى وجه ابن الأخرم المدعى للألوهية واتباعه عندما حاولوا المساس بكرامة محرابه المقدس بالمسجد العتيق • فاستل واحد من المتحمسين سيفه فقتل الداعى المستغل(١٤) بعد أن نفث فيه ابن العوام من روحه الفياضة بالحماسة العارمة بالثورة على الالحاد والكفر والنفاق • وعلى الرغم من هذا الموقف الصريح لقضى القضاة الا أن السلطة العليا لم تستطع أن تنال من شخص هذا القاضى صاحب الدور الأول فى تحريك هذه الجماهير التى تجمعت لقتل الأخرم • الداعى الفاطمى المنحرف ومطاردة اسماعيل الدرزى وتعقبوه حتى باب القصر محتجة بشدة ومنددة بهذا العبث والقسوة والعنف فى معاملة الثائرين • بل على العكس ترجمت الخلافة حبها واكبارها للقاضى فى كثرة اقطاعاته وهباته له وخلعه الحسنة العديدة الثمينة التى كانت تعطى له فى المواسم والمناسبات وكان يخرج مع الخليفة يوم الجمعة وبعدها ينقطع القاضى فى داره بالقراءة يتنسك متعبدا الى وقت الغروب • وقد كانت عادته فى جدولة العمل القضائى أن يعقد جلساته فى أربعة أيام كل أسبوع ففى الجامع العتيق يومى الأحد والخميس • بالجامع الأزهر كل ثلاثاء واثنين ويطلع الخليفة فى بداية الاسبوع — السبت — على جلية أمر القضاء فى الدولة •

القانون السائد فى الدولة الفاطمية :

كان القانون المطبق أحكامه فى مجالس القضاء فى تلك الحقبة الزمنية هو القانون الشيعى • فكان على القاضى الذى يعمل فى سلك

---

(١٩) رفع الاصر ص ١٠٥ •

هذا النظام أن يحكم بمقتضى العقيدة الشيعية المملاة • والتى اصطبغت الدولة كلهـا بطابعها ــ وقد اندثرت معالم حقائق تلك المخطـوطات الشيعية التى جاء بها المعز والتى لم تصل الينا للأسف الا أن البعض منها قد عرفناه من خلال مجمـوعات خطية والآخر مطبـوع فى وقت متأخر • وقد ألف رجال الدولة عددا من المراجع والمؤلفات الاسماعيلية مثل الرسالة الوزيرية التى تنسب الى يعقوب بن محلس وزير الخليفة العزيز بالله • والاقتصار الذى وضـعه القاضى الشيعى « عـلى بن النعمان » وكتاب المهمة وفضل الأئمة ألفه المشترع الاسماعيلى الأكبـر أبو حنيفة بن حيون القيروانى والكتاب الأخـير « يتكون من جـزأين يشمل كل منها ست وأربعين موضوعا وقد قسم المؤلف الجـزء الأول الى ثمانية فصول والقسم الثانى يلى أحد عشر فصلا • ويتناول هـذا الكتاب بقسميه الحدود الدينية ويعد الكتـاب من أهم وأقـدم كتب الاشتراع المالى عند الاسماعيلية حيث بنى حقائقه المالية على أسس مستمدة من القرآن الكريم • وبه أصبح أثرا لا يعدله أثر فى النهضـة الثقافية للدعوة الاسماعيلية(٢٠) •

كما أن المرجع الثبت المسمى « دعائم الاسلام » للحجة الشيعى نفسه ــ الى حنيفة ــ الذى يحتوى على جزئين فى العقائد ويبحث فى نظام المعاملات الشاملة والجزء الثانى منه يبحث فى العبادات الأساسية لركائز الاسلام بتفصيلات دقيقة • ولا يعدم الباحث أن يجد افاضة فى ترتيب النظـريات الاسـماعيلية وتشريعاته الخالصة فى شرع مطـول « والواقع أن هذا الكتاب ــ دعائم الاسلام الذى أخذ به الفقهـاء والقضاة فى فتواهم المعتمدة فى تلك الآونة وقد عدوه المرجع الأول لهم وهو عبـارة عن قانون حقيقى للقـانون الشيعى فى البلاد وهو أقـدم

---

(٢٠) الاعظمى • عبقرية الفاطميين ص ٥٧ •

مصدر للتشريع الفاطمى فهو هام جدا فى الناحية القانونية لأنه يشرح أحوال القانون وفروعه(٢١) •

مظاهر التكريم الفاطمى للقضاة :

وقد أضفت الدولة الفاطمية العديد من مظاهر التكريم للقضاة فور تعيينهم ولأهمية هذا المنصب الدينى فى حياة الناس أحاطوه بسابغ فور تعينهم ولأهمية هذا المنصب الدينى فى حياة الناس أحاطوه بسابغ الاهتمام وكامل الرعاية فقد كان يتم تعيين القاضى فى محفل عام يضم لفيفا من أرباب الأقلام والسيوف وكبار الموظفين من علية القوم وجمهرة حاشده من أعلام الفقهاء والمبرزين من العلماء والمجتهدين وأهل الحل والعقد والامراء • ويتصدرهم بالقطع هذا القاضى الذى يقرأ عليه سجل موثق من قبل الخلافة « برسوم التولية » والتى كانت تعلن على منابر مساجد القاهرة والفسطاط • ثم يذهب القاضى المنعم عليه بتقليد المنصب الى قصر الخلافة وسط مظاهر العظمة التى كانت سمة من سمات هذا العصر فيخلع عليه الخليفة خلع التشريف يحضره الأمراء والوزراء وأصحاب الدواوين وأمير الجيش وقرأ السجل بحضور الخليفة • ثم يتوجه موكب القاضى ومعه الشهود العدول الى الجامع الأزهر ثم الى جامع الفسطاط محمولا على بغلة مسرجة وتساق بين يديه اثنان وعليهم خلعه الفخيمة من تحف الثياب هذا فوق الشرب المزركشة التى تبلغ عددتها أحيانا سبعة عشر • ومتقلدا سيفا مطعما بأنواع الجواهر • وكانت هدايا قاضى القضاة عبارة عن ثياب بيض مقطوعة ورداء بعمامته وعمه — مذهبه — ويحمل معه أيضا ثيابا صحيحه التى كانت تحلها بغله وقت التنصيب • وقد اركب أحدهم فى موكب مصمت وعمامة كبيرة مذهبة وطيلسان مدمج بالذهب وكانت

---

(٢١) ماجد نظم الحكم ج ٢ ص ٢٩ •

خلعته وشلته قميصا دبيقيا وغلاله معلمة مذهبة وتحته ثوب وبغلتـه مسرجة بلجام مذهب • وكان القاضى يجلس وسط المحفل على هيئتـه وخلفه المسند وأمامه كرسى توضع عليه الدواه وكلنت هذه الدواة من شارات كثير من أرباب المناصب محلاة بالفضة•ومن الصور التى تدل على التشريف التى يقابل بها القضاة وقت جلوسه فى ايوان القصر «القضب الفضية التى تخرج من خزائن التجميل وهى رماح ملبسة بأنبيب الفضة المنقوشة بالذهب سوى ذراعين منها فانها • مشدودة بالمعاجر الشرب الملونة • وتبقى أطرافها المرقومة مسيلة وبراس كل رمح أهله من فضة وفيها جلاجل بها صوت حسن اذا تحركت وحداتها • ومن العمـارية مائة عمارية ملبسة بالديباج الأحمر والأصفر مبطنة بزنانير من حـرير وعلى دائرة التربيع مناطق مشغولة بفضة مسمورة بجلد(٢٣) •

ثم يمنحه الخليفة سجل التولية الشامل على اختصاصاته • فقـد جرت العادة أن يقرأ هذا الكتاب على المـلأ والذى يقرأه أحـد أقرباء القاضى • الذى كان على الرسم قائما أثناء سماعه لمضمون سجل تعينه وقد أورد لنا القلقشندى سجل المحنا فيه تلك الحقائق المتواليات والتى تضمنت مسئوليات تسلم القاضى لسبل الرشاد أهمها :

١ ــ أن يتقى الله عز وجل حق التقوى فى السر والنجوى •

٢ ــ يعتصم بالثياب واليقين ويبتعد عن الشبهات التى تردى به فى مهاوى التشـكيك •

٣ ــ أن يجعل كتاب الله وسنة نبيه والمأثور عن الامام على كرم الله وجهه قبلة يتوجه اليها •

---

(٢٢) المقريزى الخطط جـ ٢ ص ١٢٤ •

(٢٣) أبى المحاسن • النجوم الزاهرة جـ ٤ ص ٨١ •

٤ ــ ان لا يتــرك ولاية أمير المؤمنين فى المحــافظة على الدمــاء والأعراض والأموال وحرماتهم المعظمة المستمدة من البينــات وآياته المكرمــة •

٥ ــ أن يرفع عن الرعية حجابه ويفتح لهم أبوابه ويحسن لهم فى مواجهاته كما يقسم فيهم قسمة لا يحابى فيهــا قويا ولا يرد ضــعيفا لخفوت صوته بل يميل الى الحق ويجنح الى جهته •

٦ ــ ينعم النظر فى الشهود الذين اليهم يرجع وبهم يقطع فى منافذ القضايا ومقاطع الأحكام ويستشف أحوالهم استشفافا شافيا • كمــا يتعرف على دخائلهم تعرفا كافيا •

٧ ــ ويراعى أمر اليتــامى والصغار وأولى الخلل فى عقــولهم والعجز عن القيام بأموالهم حتى يحوز شرف كفايتها ويصرفها الى ما يرضى الله تعــالى •

٨ ــ أوكل اليه الأشراف الدورى على أئمة المســاجد والقوامين عليها والخطباء فيها والمؤذنين داخلها والمتصرفين فى مصالحها من تطهير أفنيتها وساحاتها وأحيائها فى عمارتها بالمصابيح فى أوقاتها والصلوات فى ساعاتها واقامتها فى أوقاتها •

٩ ــ وجعــل له الأمانة الكليــة على دار النقــود وعيار الذهب والاستعانة بالخبراء الأكفاء الذين يستطيع أن يعتمد على ثقتهم حتى لا يدخل على العملة المتداولة شيئا من الغش أو الوكس •

١٠ ــ فى نهاية السجل أمره الخليفة أن يعمل بكل ما جاء فى مضامين ما نصح به وطلب وأن يحاسب نفسه قبل محاسبة الآخرين ويجالدها ويتأسى بالسلف الصالح(٢٤) •

---

(١٤) صبح الأعشى جـ ١٠ ص ٣٨٥ ــ ٣٨٨ •

وقد أعطى القاضى الرواتب السنية التى كانت تصرف له دون انقطاع أو تأخير من بيت المال ولقد بلغ مرتب قاضى القضاة ١٢٠٠ دينارا سنويا عدا المخصصات الأخرى المعطاة له كمنح وهدايا وقد ملأ الخلفاء أيدى القضاة وعيونهم حتى لا ينظروا الى ما بأيدى الناس • فرفعوا من مكانتهم بكثرة الصلات والعقارات والاقطاعات مما يكفى مؤنتهم ومؤنة أسرهم وهى سياسة جديرة بالاحترام اذ أن الدولة كانت توصل الى منزل القاضى رواتبه وهدايا المناسبات والأعياد والأطعمة السلطانية، واللحوم والكساوى والأعلاف للحيوان ويتم ذلك بين الفينة والفينة الأمر الذى برأ تلك الساحة الشريفة من سخائم الاستغلال وحافظت على كرامة متصدرها فظهر أعلام القضاة المصرى كالأزهار النضيرة عطرة تزكى الأرواح بالاطمئنان ومظهر فخيم يبعث على الهيبة والاحترام •

وكانت تضاف الى العمل القضائى وظائف المظالم والنظر فيها والاشراف على بيت المال وتصفح القصص وما اليها فيتقاضى متقلدها المخصصات المالية لكل وظيفة من تلك الوظائف المتعددة دون اعتراض أو تدخل فتضخمت مرتبات بعض القضاة • وربما كان الخليفة الفاطمى يأمر بمضاعفة رزق بعضهم كما حدث « للحسين بن النعمان » حينما خصص له اقطاعات وصلات عمه محمد وشرط عليه الا يتعرض لدرهم واحد فما فوقه من أموال الرعية • كما اقطع القاضى الحنبلى ابن أبى العوام تلبانه — بيت معروف بالفسطاط بالقرب من نهر النيل — وكتبت له الخلافة بذلك سجلا ، هذا غير الألقاب المتعددة التى كانت تضفى على أعلام القضاة بمصر تشريفا لهم وهى — فى الغالب — متلائمة مع عمل هذه الوظيفة السامية التى تتطلب العدل والتروى فيما فيه صلاح حال الناس والتعجل بكل ما يغلق باب الفتن وقد كان القاضى يعلم باللقب الممنوح له فور تقايده المنصب ويخاطب به فى

المساجلات والسجلات .. وكان من أعظم المظاهر تكريما للقاضى أن ينقش هذا اللقب الذى خلعه عليه الخليفة على الطراز والبنود والاعلام وكان لبعض الأعلام من الفقهاء النوابغ أكثر من لقب بل وتزيد اسباغ الصفات الكريمة الفاضلة حتى تصل فى تركيبها الى عدة كلمات . وقد تقتصر على كلمة واحدة وسواء كان اللقب مطنبا أو موجزا كانت المكاتبات لا تخلو منه قبل ذكر اسم القاضى المكرم . مثل « عمدة أمير المؤمنين ونصير الدولة » . « والناصر لدين الله » والقاضى الأمين وأمين أمير المؤمنين والأجل المكين « والقاضى الأعز ثقة الدولة وثقة المسلمين وأستاذ الدعوة . كما تلقب بها القاضى محمد بن النعمان سنة ٣٨٥هـ فى خلافة العزيز بالله . أما عبد العزيز بن النعمان فكان لقبه قاضى القضاة وداعى الدعاة وثقة الدولة وأمير الدولة أمين الأئمة وشرف الاحكام . كما كان ابن العوام الكبير لقبه أمين الأئمة وخليل أمير المؤمنين الموفق فى الدين جلال الملك وصوابه . أما ابن العوام الصغير فى عصر المستنصر بالله سنة ٤٢٧ هـ فقد كانت ألقابه : «الأجل المكين وضياء الدين وعلم الاسلام وعلم الدين » كما كان لقب على بن الوليد الذى كان ينظر فى خومات الجند فكان لقبه الشهير مكتوب فى سجلاته « فخر الأمراء وسناء الملك وشرف الحكام أما لقب العلامة الفقيه أبو بكر الدبيلى فكان جلال الملك ذو الرياستين وسيد الوزراء وعلم الدين وعمدة أمير المؤمنين . الى غير ذلك من الألقاب التى كانت كان يشار فيها الى سعة العلم والمعرفة واللباقة والنزاهة وقوة العارضة وقوة الشخصية فى دولة الابهة والمظهرية .

وبما أن القاضى الذى يرمز الى قوة السلطة بارسال دعائم العدل وبسط الأنصاف فى البلاد ذلك احيطت وظيفته الدينية بالمهابة وقرنت بالاجلال ولذلك نجد الخلفاء الفاطميين على توالى أعصرهم قد على السمو بمنزلته بين أرباب الأقلام كعنوان لرقى أمتهم ومظهرا لتقدمها

المشهود فلا عجب أن كرموهم فى كل مناسبة وقدموهم فى مجالسهم وعظموا أقدارهم فى كل مجالات التقدير والتعظيم » فقد ارتفعت رتبة القاضى محمد بن النعمان الذى تولى قضاء مصر سنة ٣٧٤هـ لأن الخليفة أجلسه معه يوم العيد على المنبر • وكان يجالسه ويؤاكله ويركب معه ويسايره • وقد بينا سابقا أن أصحاب المناصب قبلوا الأرض بين يدى المعز وقت قدومه أرض الكنانة الا القاضى أبا الظاهر الذهلى الذى رفض هذا العمل المزرى بالكرامة فلم يمتعض الخليفة الفاطمى ولم يقرع الذى حافظ على مكانته الدينية فى النفوس بل زاد أعظامه له وأعلى منزلته فى كيان دولته • وقد كان صاحب المنصب الرفيع محل احترام الجميع اذ أن الوزير الفاطمى الذى كان يتمتع بالهيل والهيلمان سنة ٣٨٦هـ كان يعود القاضى ابن النعمان فى كل يوم خميس ولما مات هذا القاضى سنة ٣٨٩هـ ركب الخليفة الفاطمى الحاكم بأمر الله وصلى عليه فى داره ثم صلى مع الناس فى مسجدى الأزهر والفسطاط •

ولخطورة المنصب فى التأثير الشعبى قد عزل العديد ممن لم يحافظ على شرف المهنة وعمل عملا يخل بمكانتهم التى تمتعوا بها داخل المحراب المقدس الذى جلسوا على أريكته • وقد طلب الخلفاء من القضاء ترك المزاح والهزل الذى يهز صورتهم المهيبة على كل حال • فقد سمع خليفة مصر الحاكم بان هناك قاضيا فى مملكته يثبت فى قلنسوته قرنى ثور لينطح به المعاند من المتخاصمين أثناء جلوسه للحكم • فلام القاضى وهدده بالعزل ان تكرر فعله كما حاسبت الخلافة من انعدمت ضمائرهم بتأديبهم وفضح أعمالهم المشينة لتكون فى ذلك عبرة لمن أفرط وتجاوز من ذلك « أن فتى حدثا ترك له أبوه عشرين ألف دينار وأنها كانت فى ديوان القاضى • وكان ينفق عليه منها الى أن يرشد فحضر الفتى يطلب من ماله شيئا فأعلمه القاضى أن الذى كان له

قد نفذ . فشكى هذا الحدث الى الخليفة سنة ٣٩٤هـ ، فاستدعى القاضى ورفع اليه هذه الرقعة فاجابه بما قال الفتى وان الذى خلفه أبوه استوفاه فى نفقته فامر الخليفه باحضار ديوان القاضى ودفاتره فأحضرت فتتش فيها فظهر أن الفتى لم يصله الا القليل فاسقط فى يد القاضى فقال : العفو وأتوب ثم انصرف بالفتى ودفع له ماله وأشهد عليه الا أن الخليفة أمر بحبس القاضى بعد عزله ثم أخرجه على حمار بعد ذلك فى النهار والناس ينظرون اليه ويشهرون به اهانة (٢٥) .

وقد قيل ان دخل أحد القضاء زاد على عشرين ألف دينار فى السنة بسبب تشدده فى الأحكام وابتزازه الأموال من المتخاصمين.وقد مات رجل من ذوى اليسار وترك مالا جزيلا ولم يخلف سوى بنتا واحدة آلى اليها جميع الميراث ــ طبقا لمبادىء المذهب الشيعى الذى يقضى بأن تحوز البنت كل المال اذ لم يكن لها أخ وقد رغب بعض العامة فى الزواج منها طمعا فى مالها ومن هؤلاء قاضى القضاة ــ الفارقى ــ ولما امتنعت أقام القاضى أربعة شهود شهدوا بأنها سفيهة فوضع القاضى يده على أموالها فرفعت شكواها الى الوزير أبى القاسم الجرجائى الذى قامت البينه لديه على بطلان حكم القاضى . فأهانه وأمر باحضار المال منه بعد أن تصرف فيه مدة أربع سنين وقبض على الشهود فاودعوا السجن وصرف القاضى عن منصبه على الفور(٢٦) .

جهاز المتابعة القضائية :

أقامت الدولة جهازا للمتابعة القضائية برئاسة الخليفة نفسه هو وقاضى المظالم وسموه « مجلس الودائع الحكمية » وكان مقره بمدينة

---

(٢٥) رفع الاصر ص ١١٥ ونظم الحكم . عطية مشرقة ص ٣٨٩ .
(٢٦) حسن ابراهيم تاريخ الدولة الفاطمية ص ٣١٩ .

الفسطاط « بزقاق القناديل » وكان يقيم فيه خمسة من الشهود العدول ومجموعة من الكتبة وناسخى الأحكام ومرتبط برجل الشرطة صاحب القبضة القوية عند تنفيذ العقوبات التى يضرها التأخير وكان قاضى القضاة ترفع اليه الشكاوى وبدوره يرفعها الى قاضى المظالم المختص فيبحثها ويقف على مدى صحتها وبعد تصفح الدعوى يبدأ أولا باستدعاء الشهود ليسألهم عن معلوماتهم فى المنازعة المعروضة عليه فيستمع اليهم ويطيل حتى يعود الحق الى صاحبه وينصف المظلوم الذى لا يقوى بضعفه من ارجاعه وشددت الخلافة فى أوامرها أن لا ترد مظلمة رفعت الى هذا الجهاز الدقيق » • كما أن هناك ستيفة كان الخليفة أو الوزير يجلس فيها فى أيام محددة ليقف على تلك الظلامات والرفاع التى كانت تتوالى على القصر • فتحول الى مجلس الودائع الحكمية • الذى يجمعها ثم يتجمعها ويقف على ما بها من معلومات من افراط عامل استنطاط موظف كبير • فينكشف الحال بعد استدعاء الموظف لمواجهته بهذه المعلومات(٢٧) وحتى يسهلوا الأمر على أرباب الظلامات وسعوا منافذ تلقى الشكاوى من العامة فى أماكن عديدة فقد أجلس المعز قاضيه عبد الله بن ثوبان سنة ٣٦٢ هـ وخصه بالنظر فى الظلامات التى يرفعها المصريين ضد رجال الدولة • كما أن يعقوب بن كلس وعسلوج بن حسن جلسا فى جامع طولون لتلقى ظلامات الناس بعد أن قلدهما المعز هذا المنصب واستمر جلوسهم كل أيام الاسبوع ثم وليه بعدهما زعيم كتامة الحسن بن عمار فى عهدى المعز والعزيز بالله • كما أفرد له القاضى الشيعى عبد العزيز بن النعمان فى ولاية ابن عمه الحسين على القضاة سنة ٣٨٩هـ وجعل له الحاكم بأمر الله أن يجلس فى يومى الأربعاء والخميس « بقاعة الذهب »

---

(٢٧) عبد المنعم ماجد نظم الفاطميين جـ ٢ ص ٧٠ •

مكان بين يديه الحجاب والكتبة والنقباء ومجموعة من الموظفين وكان على باب المجلس رجل ينادى على أصحاب الظلامات المحتشدين قائلا « **يا أرباب الظلامات تقدموا** » **فيحضرون اليه فمن كانت شكايته** مشافهة ، سجلت ظلامته وأرسلت الى الولاة والقضاة رسالة بمضمونها ومن تظلم من أهل النواحى التى كانت خارج مصر — الفسطاط — والقاهرة فانه يحضر رقعة فيها شرح لظلامته فيتسلمها الحاجب منه • كما كان صاحب المظالم فى بعض الأيام يحيى بن سعيد الفارقى ٤٠١هـ يجلس فى المسجد الجامع بالفسطاط لتلقى الظلامات من البسطاء وأصحاب المصالح • وعندما تدهورت الأحوال بالدولة وزاد العسف والظلم طلب الخليفة من جهاز المتابعة القضائية أن لا يقبلوا الا القصص المكتوبة على رقاع مستوفاة مقدماتها ومضمونها وتغطى أطراف الشكوى دون اخلال حتى لاتضيع بين أضابير ديوان المعلومات، على أن يترك صاحب المظلمة فراغا محددا ليوقع قاضى المظالم على البقية الباقية من الرقعة بما يراه من الأحكام والاجراءات الفورية • قبل عرضها على الخليفة والذى كان يعتمدها بدوره بعد الاستطلاع عليها بخطه بجملة تقليدية « يعتمد بعد ذلك ان شاء الله » ثم يوقع بنقش خاتمه(٢٨) •

وفى عصور الظاهر لاعزاز دين الله والمستنصر بالله والحافظ لدين الله ومن جاء بعدهم أسند هذا الجهاز الى عمل الوزراء الذين كان من أشهرهم « الجمالى وابنه شاهنشاه » • وكان الرسم أن يجلس الوزير فى صدر المجلس ويعقد قبالته قاضى القضاة وبجانبه شاهدان معتبران وكان ضمن الجالسين الموقع بالقلم الدقيق ويليه صاحب بيت المال

---

(٢٨) يراجع المقريزى الخطط جـ ٢ ص ١٢٧ واتعاظ الحنفاص٣٩٣

وبين يدى الوزير صاحب الباب واسفهلار العسكر ــ قائد الجيش(٢٩) ــ ولاشك أن محكمة يحضرها مثل هؤلاء الموظفين الكبار لدليل على مدى أهمية هذا الجهاز وتحقيق أكبر قدر من العدالة •

ومن أشهر المتبعات القضائية التى أنجزها هذا الجهاز الحيوى قضية عرضت على صفحات « رفع الأصغر » تخص جماعة من أهل الفسطاط أودعوا مالا فى أمانة القاضى محمد بن النعمان ثم توفى سنة ٣٨٩هـ وعندما طلبوها من ابن أخيه الحسين قاضى القضاة الجديد أن يسترد الودائع المودعة لهم فى « الديوان الحاكمى » ما لبث القاضى أن أحضر ابن عمه عبد العزيز بن محمد بن النعمان • والكاتب الذى كان يسجل لعمه والمسمى « أبو الطاهر بن السدى » وسألهما عن ذلك فذكرا له أن عمه تصرف فى ذلك كله على سبيل القرض فانكر عليهما ذلك واشتد فى المطالبة فولى من الرجال من يراجع حساباتهم على رأسهم المسمى فهد بن ابراهيم النصرانى كاتب برجوان وزيادة : فاستدعى القاضى وهو جالس بالقصر أصحاب الحقوق فوفاهم حقوقهم(٣٠) •

ومن الخطابات التى تتناقلها المصادر التاريخية التى تختلط فيها الأطروفة بمآسى الحدث فى هذا المضمار من أن رجلا من العامة ترك عند جار له جرابا به ألف دينار ليحفظه عنده وقت سفره الى الحجاز » فلما عاد طلب ذلك الجراب من الرجل فأنكره فشكا أمره الى الخليفة « الحاكم بأمر الله » فقال له الخليفة : اقعد لى فى الشارع فاذا مررت بك تقم الى وتتحدث معى بصوت لا يسمعه أحد • فلما فعل ذلك ومر عليه الحاكم قام له وتحدث معه

---

(٢٩) القلقشندى صبح الأعشى ج ٩ ص ١١٧ •

(٣٠) ابن حجر العسقلانى ص ١١٢ •

ـ وفق الخطة المرسومة للايقاع بخصمه ـ فمر به الذى عنده الجراب فرأى جاره يتحدث مع الخليفة حديثا طويلا فى أول نهاره ثم انصرف ثم عاد الحاكم بعد انصرافه من صلاة العصر ومضى الى بيت المظلوم فوجد أن الرجل واقفا بالجراب فدفعه الى صاحبه وقال له : تذكرت وديعتك وها هى ، فوجد الجراب بختمه لم يفتح • وأسلمه الى الحاكم عند مجيئه • فتبسم الخليفة وقال له خذ جرابك وامض الى بيتك • فلما أصبح رأى هذا الرجل الذى اغتصب الجراب مشنوقا على باب داره والناس يتحدثون فى أمره(٣١) •

مجلس القاضى للحكم على رسمه :

كان مجلس القاضى فى محراب العدالة المقدس ينعقد فى المساجد الجامعة كالأزهر والفسطاط وابن طولون فى تلك الفترة على هيئة الرسوم التى تحاط دائما بمظاهر العظمة تأكيد لاسباغ الهيبة والتقدير المواكبان للاهتمام والتكريم لأصحاب المناصب المؤثرة فى الدولة•فكان القاضى يجلس فى الوسط وخلفه المسند وأمامه درج تعتليه دواة مفضضة وقد يحملها رجل مختص بذلك ـ حامل الدواة ـ وكان القاضى يعقد جلساته أحيانا فى بيته أو فى أى جامع آخر • وكان فى الجامع مكان معين يجتمع فيه القاضى بالخصوم يعرف باسم «مجلس الحكم» يتغير بحسب الفصول ففى زمن الشتاء يجلس القاضى فى المقصورة الموجودة بجوار المنبر وفى أوان الصيف كان اختياره للجلسات بجوار الشباك استرواحا للنسمات فى قيظ الحرارة المشتدة • وكان فى المجلس العديد من الموظفين الذين تتسم طبيعة عملهم بخدمة العدالة أهمهم كاتب الأحكام الذى كان عليه تعويل القاضى فى ايصال حرفية حكمه

---

(٣١) الدوادارى الدرر المضيئة فى تاريخ الدولة الفاطمية ج ٤ ص ١٨٣ •

مضبوطا دقيقا ويكون بمنأى عن الزيادة والتحريف التى تخل بشرف المهنة الشريفة التى يتولاها والتى تتطلب النزاهة والعفة وقوة الضمير، وكان الكاتب يسجل على ظهر الصحائف التى وردت الى المجلس اسم المتخاصمين فلان بن فلان وقد تم الفصل فى يوم كذا فى عام كذا ثم يضمه الى مضبطة قمطرة ثم توضع فى خزانة مأمونة • والكاتب أيضا هو الذى يتولى نظام نظر القضايا المطروحة على المجلس وهو ما يطلق عليه فى العصر الحديث ثبت المجلس — الرول — وكانت العادة أن تجمع القصص — صحيفة الدعوى — عند هذا الموظف فيأخذها عند باب المسجد قبل مجيء القاضى : فاذا وجد أن الرقاع كثيرة لا يقدر القاضى أن يفصل فيها فى لجسة واحدة فرقها على الأيام بعد اعلام الناس بتاريخ النظر فيها • وكان المجلس يشتمل على الشهود العدول المشهود لهم بالعدل • وكان للقاضى مطلق الاختيار فى تقديم شهوده الذين يشتهرون بالأمانة والضبط والعفة وقوة الوازع الدينى لخطورة موقفهم فى ادارة مساحة العدالة • يقول ابن خلدون « هى وظيفة دينية تابعة للقضاء ومن مواد تصريفه • وحقيقة هذه الوظيفة القيام عن اذن القاضى بالشهادة بين الناس فيما لهم وعليهم تحملا عند الاشهاد وأداء عند التنازع وشرط هذه الوظيفة الاتصاف بالعدالة الشرعية والبراءة من الجرح ثم القيام بكتب السجلات والعقود من جهة عباراتها وانتظام فصولها ومن جهة احكام شروطها الشرعية وعقودها فيحتاج الى ما يتعلق بذلك من الفقه ولأجل هذه الشروط وما يحتاج اليها من المران على ذلك والممارسة له اختص ذلك ببعض الفضائل • فيجب على القاضى تصفح أحوالهم والكشف عن سيرتهم رعاية لشرط العدالة فيهم : واضطرار القضاة الى الفصل بين المتنازعين بالبينات الموثوقة فيعولون غالبا فى الوثوق بها المتنازعين بالبينات الموثوقة بالبينات الموثوقة فيقولون غالبا فى الوثوق على هذا الصنف • وأهم فى سائر الأمصار أماكن فيتعاهدهم أصحاب

المعاملات بالاشهاد وتقييده بالكتاب(٣٢) وكان يرأس الشهود الذين كان يبلغ عددهم حوالى ثلاثين رجلا — مقدم الشهود «يقول ابن حجر» بانهم كانوا يعينون لهؤلاء الشهود رئيسا اشهرهم «الحسن بن كهمش» وهو كبيرهم ووجيههم والمقدم عليهم وكان القاضى يختارهم ويعد لهم بنفسه وذلك بأن يركب القاضى فى الليل بعد أن يغطى رأسه ويمشى بالسكك ليسأل عن الشهود • ويتم تزكية عشرين شاهدا وبعد موافقة الخليفة وقد نيط بهؤلاء العدول الشهادة فى مجلس القاضى ويراجعون السجلات والعقود للوقوف على مبلغ دقتها ومطابقتها للشرع لأن القاضى انما يحكم بالبينة التى تحضر امامه • وليس له أن يلزم أحد المتخاصمين احضار من يزكى من شهوده وكان الشهود يعزلون بعزل القاضى أو بموته لأنهم أعوانه ومكان الثقة فى نفسه • فلما تولى القاضى عبد العزيز بن النعمان القضاء بمصر سنة ٣٩٤هـ أوقف جميع الشهود الذين قلدهم ابن عمه الحسين بن على بن النعمان ماعدا « شرف بن محمد المقرى » فانه استكتبه فى التوقيع وفى القصص • ولما أسقط ابن أبى العوام سنة ٤٠٩هـ جماعة من الشهود وتظلموا عند الخليفة فقال لهم الذى عدلكم هو الذى أسقطكم(٣٣) •

وكان هؤلاء الشهود يكونون بطانة القاضى الذى يثق بهم وبشهادتهم ويجلسون فى مساحة العدالة مجاورين له عن يمينه ويساره حسب أسبقية التعديل لا السن ليشاهوا ما يجرى أمامهم من خصومات وما يرد من أحكام وكان الرسم أن يلتفوا حول القاضى وقت انصرافه، وأحيانا كان القاضى يسقط المتهمين منهم الذين يثبت عليهم الرشا وقول الزور وكثيرا ما كان يعاقبهم بغرم كبير وربما طلب من السلطة الحاكمة ايداعهم فى غياهب السجون جزاء لخراب ذممهم •

---

(٣٣) رفع الاصر ص ١٧ ، ٣٨ ، ٨٧ •

(٣٢) المقدمة ص ٥١٧ •

وكان مجلس الحكم يشمل بعض المترجمين من المصريين الذين يجيدون اللغة القبطية وغيرها والتى طرحت الى المجلس من الخصوم والشهود الذين لا يعرفون لغتنا من الأعاجم والأجانب • وقد اشترط فى المعرب « أن يكون عفيفا ثقة امينا عادلا فعليه مساعدة القاضى فى ايصال حرفية حكمه مضبوطا دقيقا لا يدخله تحريف أو زيادة مما يضر بأحد الخصوم أو العمل لمصلحة الآخرين عن طريق الرشاوى وتخريب الذمم وانعدام الضمائر(٣٤) •

أما الحجاب العاملين على أبواب المجلس فكانت مهمتهم العمل على ضبط النظام داخله وترتيب أدوار الحاضرين من الخصوم حسب دخولهم الى الحضرة حتى لا يؤدى عدم التدرج المنظم الى المزاحمة أو التطالب فى تقدم أحد المتقاضين فى غير دوره وقد نيط به اخراج ما يرى القاضى اخراجه • وكان يتوسم فى شمائله لين الجانب والأمانة والصلاح والسجايا الحميدة المحببة وقد ألحق بمجلس القاضى فوق هؤلاء الاعوان صاحب الشرطة الذى كان له دور فعال فى اجراء بعض العقوبات وتنفيذها بالصورة التى يريدها القاضى ممن لا يستطيع جهده ابرامه وتطبيقه فى أوقات جلساته خاصة بعض الحدود التى تتطلب مشاقات معينة • وكان الجدول الزمنى لعمل القاضى ونوابه فى حسابات الوقت وفق نظام مرتب فى تلك الآونة ومتوائما مع معدل السنة وطبيعة الجو ومتلائما مع تنشيط الحركة داخل المجلس الذى يعلوه السكينة والهدوء والهيبة من أخص سماته •

المهام الموكلة الى القاضى بمصر :

ان المتأمل لدقائق الحقائق النظامية التى نقلتها كتب التراث التى

---

(٣٤) القلقشندى صبح ج ١١ ص ١٧٢ •

فى مقدمتها صبح الأعشى للقلقشندى والخطط للمقريزى ورفع الاصر للعسقلانى والولاة والقضاة للكندى والدرر المضيئة للداوادارى يلاحظ أن الاعمال المسندة الى مجهودات القاضى تتعدى دوره التقليـــدى فى حسم التعدى واذابة الخصومات واصدار الفتاوى فيما اشـــكل من الأمور الاجتماعية والجنائية والسياسية المدنية الى النظر فى الأمـــور التى القيت على عاتقه غير تلك المهام الأصلية نظرا لما يمكن أن يؤدى المنصب الرفيع من أعمال مؤثرة لا يقوم بها غير القاضى الذى تمتـــع بالاكبار والاجلال . خاصة أن بعض تلك الأعباء مرتبط تمام الارتباط بهذه الوظيفة .وكانت تضاف اليه الامامة واقامة الصلوات واستطلاع الأهلة فى الشهور الهجرية . كما يعهد اليه أمر الدعوة الشيعية وكان البعض منهم يتصدر مجالس العلم فى المساجد الجامعة واعطوه الحق فى تتبع الانحرافات التى تحيق بمركز السلطة ومكانة الخليفة كما كان يشرف على دار الضرب تعظيما فى تسكين النفوس الثائرة التى تحيق بمركز السلطة ومكانة الخليفة . كما كان يشرف على دار الضرب تعظيما لشأنه وقد كان يكتب فى سجله فقد ولى كل من على بن النعمان وأخيه محمد علاوة على القضاء والنظر فى ديوان الضرب ــ العمله ــ لضبط عيار ما يضرب من الدنانير فضلا عن المكاييل والموازين التى أضـــيفت الى مهامه أيضا كما عهد الى القاضى الاشراف على السجون والخضـــوع الخدمات التى تمس انسانية المعاقبين داخله الى رقابة صارمة بمشورته « وأهم سجن الذى انشأه عيسى بن يزيد الجلودى قبل الجامع العتيق وكان فى الأصل خطه « قيس بن سعد » اختطها عندما كان واليا وقـــد كان موضعها قضاء ولما فـــرغ عيسى من بناء هذا السجن ســـنة ٢١٣هـ نقش فى لوح كبير نصبه على باب الجامع الذى كان يدخل منـــه الى السجن ما نصه «بركة من الله لعبده عبد الله الامام المأمون أمير المؤمنين أمر باقامة هذه الدار الهاشمية المباركة على يد عيسى بن زيد» وصارت

حبسا يعرف بالمعونة كما كانت حبوس أخرى فى القاهرة ومصر — والفسطاط مثل خزانة شمائل وحبس ديلم وحبس الرحبه وحبس الصبار بمصر وخزانة البنود (٣٥) .

كما كان يعهد الى القاضى ببعض الأعمال الجسيمة ذات الأثر البعيد ففى مجاعات سنوات ٣٩٦ — ٣٩٩هـ استفاد الخليفة من قاضيه عبد العزيز بن النعمان فى اقناع الناس فى المساجد وبعض الحواصل والمخازن « بعدم التكالب على القمح وما زاد طلب منه الخليفة أن يجمعه عند الطحانين والخبازين(٣٦) .

وقد عهد الى القاضى قراءة السجلات التى كانت تكتب عند تولية كبار الموظفين فى الدولة رفعة لشأنهم من ذلك ما فعله على بن النعمان فى ١٨ من شوال سنة ٣٦٩هـ عندما قرأ سجلا فى مسجدى الأزهر والعتيق يتضمن ولاية وزير العزيز بالله يعقوب بن كلس . وقد كان يستشار فى الأمور السياسية التى له المام بها وخبرة باحداها . كما حدث يوم أن طلب الخليفة العزيز القاضى محمد بن النعمان وقت اشتداد مرض القولونج عليه فى الحمام ببلبيس أثناء سيره لمحاربة الروم الذين اعتدوا على مدينة حمص من أملاكه بالشام.فأوصاه بولى العهد المنصور بن أبى على ليكون تحت اشرافه وتأديبه مع الوزير برجوان الصقلبى . والقاى هو الذى غسل العزيز وتكفينه ساعة وفاته بعد الظهر من يوم الثلاثاء العاشر من رمضان سنة ٣٨٦هـ(٣٧) .

كما نظر القاضى فى المحاكمات العسكرية التى تخص الجند «فاطلق

---

(٣٥) المقريزى الخطط جـ ٢ ص ١٨٧ .
(٣٦) المقريزى اغاثة الأمة بكشف الغمة ص ١٣٤ .
(٣٧) أبى المحاسن النجوم الزاهرة جـ ٤ ص ١٢٤ .

عليه قاضى العسكر فكان على ابن الوليد أيام الخليفة المعز سنة ٣٦٣هـ كذلك كان يسند الى القاضى — أحيانا — بيت المال وهو ذلك الكائن المعنوى الذى تجمع فيه الأموال بمقتضى ما رسمته أحكام الشريعة المطهرة لتصرف فى المصالح العامة،وقد عقد مالك بن سعيد الفارقى التوبة على المنجمين والمغنيين الذين كانت الخلافة تتعقبهم ويتدخل القاضى أعفو من النفى بعد التوبة وخفت المطاردة والاضطهاد الذى عانوا منه ٤٠٤هـ وكان يشرف على مجالس الحكمة التى كانت تعقد فى دار الحكمة والقصر والمساجد المصرية الكبرى وكان ينوب عن الخليفة فى الاحتفالات الدينية والمناسبات القومية كفتح الخليج وشم النسيم كما أضيف اليه بعض المسائل الدينية كولاية المظالم والحفاظ على أموال اليتامى وفى الحدود والجراح والقصص والعرائض وأمور العرائض كما أشرف على انارة المساجد وفرشها والنظر فيما تشعث منها وذلك فى أواخر شهر شعبان فى كل عام وكانت العادة أن القاضى مع صاحب بيت المال فى اليوم السابع والعشرين من الشهر المذكور يطوفان بالمساجد بادئين بجامع القاهرة والمشاهد بالقرافة فجامع المقس والأنور والعتيق بمصر ليتأكدوا من عمارتها وأنارتها والنظر فى حاجتها من حصر وقناديل(٣٨) والقاضى كان يتولى أمر الوقوف مع الناس فى أوقات الكوارث والأزمات الذى كان يتولاه « الديوان الكبير الذى كان القوام عليه قاضى القضاة وقد تولاه يحيى بن سعيد الفارقى سنة ٤٠٠هـ وكان يصرف جهة النفقة فى أوقات المرض والموت ويعين الغاسلة للمرأة الفقيرة فيبعث رجلين مع المرأة الغاسلة يحرسانها الى أن تفرغ من مهمتها ثم تعود . وقد أفرد للقاضى السماط فى أيام رمضان وفى المواسم والأعياد على الفقراء

---

(٣٨) المقريزى الخطط جـ ٢ ص ٢٠٧ .

من طلبة العلم كما يقوم بتفريق الحلل والكساوى فى عيد الفطر وقد تسمى بعيد الحلل(٣٩) .

وبعد : أن الخمائل الوارفة لدوحة دولة المعز التى لم يحجب عنها نقاط الضوء العلمى ولا شمس الانصاف الدافئة . فلم يستشعر أحد « العدل البطيء » الذى يتحرك على اقدام سلحفائية يتململ فيه المقهورون والمسحوقون انتظارا لكلمة حق تقال جهارا بعد فجر العدل المرتجى .

ولن يفوتنا النصر المؤزر طالما أنه على رأس تلك الساحة المقدسة رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه من تهدئة الخواطر وتسكين الأفئدة بعد تبديد المخاوف من كل النفوس،وعملوا على سيادة القانون السماوى المشرق من فوق سبع سماوات . فقدموا نماذج فريدة فى قوة الحق الراشد . ومطاردة الفجور والظلام المتباعد ، فيحق لكل من ينتسب الى هذه المهنة الشريفة المقاصد أن يضع تلك الصفحات الصافيات على رقعة الذاكرة أو ينقش على الملقى بالعبر عاطر الذكريات المؤصلة بالموقف النادر على درب الاسوة الحسنة الطويل،فمن كان يرجو لقاء الله فى جنات الفردوس نزلا قانعا قانتا مدافعا منافحا مستقطبا قضايا العصر وكل عصر فليمثل جل أعمالهم وليمتشق حسام جلادهم وجهادهم على ثرى وادينا الرحيب الذى ألف التحضر وعرف معانى الانسانية .

د. محمود عبد الفتاح شرف الدين

والحمد لله رب العالمين

---

(٣٩) المرجع نفسه ص٨٤ .